

## التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في موريتانيا لعام 2015

### ملخص تنفيذي

ينص الدستور على أن الدولة هي جمهورية إسلامية، ويصنف الإسلام على أنه هو الدين الوحيد للمواطنين والدولة. يحق للمسلمين فقط أن يكونوا مواطنين، والردة جريمة يعاقب عليها بالموت. وقد تم الحكم بالإعدام على محمد الشيخ ولد امخيطير، وهو مدون وكاتب مقالات، بتهمة الردة وظل قيد الحبس بانتظار طلب الاستئناف. ويعد أن طالب المتظاهرون بإعدام ناشط بارز لحقوق الإنسان بسبب دفاعه العلني عن امخيطير، أصدرت السلطات أمراً قضائياً بالقبض على قائد المظاهرات الاحتجاجية ولكن لم يتم اعتقاله. وفي أبريل/نيسان، تسبب أحد المدونين الموريتانيين المقيمين بالولايات المتحدة في قيام مظاهرات عامة في موريتانيا احتجاجاً على مقال تم نشره يسيء للنبي محمد. وقد طالب المجلس الأعلى للفتوى والمظالم الإدارية التابع للحكومة السلطات بتطبيق "العقوبة الشرعية" على المدون. كما واصلت السلطات أيضاً التعاون مع جماعات دينية إسلامية مستقلة لمكافحة التعصب والتطرف والإرهاب من خلال سلسلة من ورش العمل في جميع الولايات الـ 15.

وقد هدد المتظاهرون بالإعتداء الجسدي على المحامي الذي دافع عن امخيطير وتدمير المنتجات التجارية المرتبطة بالمصالح الخاصة بأسرة هذا المحامي. وفي مارس/آذار طالب المتظاهرون في نواذيبو ونواكشوط بتوقيع عقوبة الإعدام على المتهم. وقد رفض محاميه الدفاع عنه في قضية الاستئناف بسبب الضغوط والتهديدات التي تعرض لها. كما هدد المحتجون مدافع آخر عن حقوق الإنسان وهو الذي قرر القيام بالمرافعة في قضية الاستئناف الخاصة بامخيطير.

قام ممثلو السفارة الأمريكية، بما في ذلك السفير، بالإضافة إلى كبار المسؤولين الأمريكيين من الوفد الزائر بمناقشة موضوعات التسامح الديني مع كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم الرئيس ورئيس الوزراء في مناسبات متعددة. كما أثارت السفارة قضية امخيطير مع السلطات في العديد من المرات. وفي 19 و 20 أغسطس/آب، تشاركت السفارة مع الحكومة في استضافة لقاء قمة إقليمي لمناهضة التطرف العنيف، وكان العنصر الأساسي هو فحص الدور الإيجابي الذي يمكن أن يلعبه الدين وينبغي أن يلعبه في تعزيز الدمج المجتمعي والمساواة.

### القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

تقدر الحكومة الأمريكية عدد سكان البلاد بنحو 3.6 مليون نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2015)، ومعظمهم تقريباً مسلمون سنة. كما توجد أعداد قليلة جداً من غير المسلمين، بما في ذلك مسيحيون ويهود، أغلبهم تقريباً من الأجانب.

### القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

#### الإطار القانوني

ينص الدستور على أن الدولة هي جمهورية إسلامية، ويعترف بأن الإسلام هو الدين الرسمي للمواطنين والدولة. ويحق للمسلمين فقط أن يكونوا مواطنين. الأشخاص الذين يتحولون عن الإسلام يفقدون جنسيتهم.

## MAURITANIA

فالقانون والإجراءات القانونية مستمدة من مزيج من القانون المدني الفرنسي والشريعة الإسلامية. ويتألف الجهاز القضائي من منظومة واحدة من المحاكم التي تستخدم مبادئ الشريعة في المسائل المتعلقة بالأسرة، والمبادئ القانونية العلمانية في كافة المسائل الأخرى.

يحظر القانون الردة. والمسلم الذي تثبت عليه تهمة الردة يحكم عليه بالموت ما لم يتراجع عن رده في غضون ثلاثة أيام، وتصادر أملاكه/أملاكها، على الرغم من أن الحكومة لم تطبق أبداً حكم الإعدام على هذه الجريمة.

لا تسجل الحكومة الجماعات الدينية، لكن يتوجب على جميع المنظمات غير الحكومية، بما فيها منظمات المساعدات الإنسانية والتنمية غير الحكومية المرتبطة بجماعات دينية، التسجيل لدى وزارة الداخلية. ويجب أن توافق المنظمات غير الحكومية على الامتناع عن التبشير الديني أو نشر أي دين آخر غير الإسلام.

ويشترط القانون على وزارة الداخلية إعطاء تصاريح مسبقة لكافة المجموعات التي ترغب في عقد اجتماعات بما في ذلك اجتماعات غير إسلامية، حتى تلك التي تعقد في البيوت الخاصة، مع أن المسؤولين لم يطبقوا دوماً هذا الشرط.

ووفقاً للقانون، فإن وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم التقليدي هي المسؤولة عن سنّ وتعميم الفتاوى، ومحاربة "التطرف"، وتشجيع البحث في الدراسات الإسلامية، وتنظيم شؤون الحج والعمرة، ومراقبة المساجد. تعين الحكومة الأئمة الستة من المجلس الإسلامي الأعلى الذين يقدمون المشورة للحكومة بشأن مطابقة التشريع للتعاليم الإسلامية. وتقوم الحكومة أيضاً بتعيين المجلس الأعلى الجديد للفتاوى والطعون الإدارية والذي يسيطر على زمام السلطة الوحيدة لتنظيم إصدار الفتاوى وحل المنازعات ذات الصلة بين المواطنين أنفسهم وبين المواطنين والهيئات العامة.

يلتزم القانون أعضاء المجلس الدستوري والمجلس الأعلى للقضاء أداء اليمين الدستورية التي تتضمن القسم بالله على تنفيذ قانون البلاد بما يتفق مع الأحكام الإسلامية.

يقتضي مرسوم وزاري من المدارس العامة والمدارس الثانوية الخاصة - ولكن ليس المدارس الدولية - تعليم أربع ساعات من الدراسات الإسلامية في الأسبوع. كما يشترط أن يكون التعليم الديني باللغة العربية بالنسبة للطلبة المتقدمين للحصول على شهادة البكالوريا.

### ممارسات الحكومة

ظل محمد الشيخ ولد محمد (المعروف بإسم امخيطير) في السجن تحت حكم الإعدام بعد أن تمت إدانته بالردة في ديسمبر كانون/الأول 2014. وقد تسلمت محكمة الاستئناف طلب الاستئناف الذي قدمه ولكن المحكمة لم تكن قد حددت بعد ميعاد الجلسة بحلول نهاية العام. وقد نشر امخيطير على الإنترنت مقالاً وصفته الحكومة بأنه ينتقد النبي محمد كما يضع اللوم ضمناً على المؤسسات الدينية الوطنية على أنها السبب في المحنة التي تتعرض لها طبقة "الحدادين" التي عانت تقليدياً من التمييز. صرح محامي امخيطير بأن القضية افتقرت إلى

## MAURITANIA

الإجراءات القانونية الواجبة، ولكنه أُرِدَف قائلًا بأن جلسة الإستئناف لا تزال في إطار المعايير القانونية. وقد طالب المحتجون بتوقيع عقوبة الإعدام على أمينيتو بنت المختار، وهي الناشطة البارزة في مجال حقوق الإنسان التي قامت بالدفاع عن امخيطير. وأصدرت السلطات أمراً قضائياً باعتقال قائد المظاهرات، يحظيه ولد دا هي ولكنها لم تعتقله.

وفي أبريل/نيسان، تسبب أحد المدونين الموريتانيين المقيمين في الولايات المتحدة بقيام مظاهرات عامة في موريتانيا احتجاجاً على مقال تم نشره واعتبر مسيئاً للنبي محمد. وفي مايو/أيار، طالب المجلس الأعلى للفتوى والمظالم الإدارية التابع للحكومة السلطات بفرض "العقوبة الشرعية" على هذا المدون. وقد صرح المجلس الأعلى في بيان رسمي بأن المجلس "يستنكر ويدين" المقال وأكد مطالبته بتوقيع العقوبة على "هذا المرتد وأمثاله" الذين يهينون الإسلام.

ورغم عدم وجود حظر قانوني محدد ضد تبشير غير المسلمين، ففي الممارسة العملية تحظر الحكومة مثل هذا النشاط عن طريق التفسير الواسع للدستور الذي ينص على أن الإسلام هو دين الشعب والدولة. وكان بمقدور الكنائس المرخص لها إقامة شعائر العبادة داخل أماكن العبادة الخاصة بها، ولكنها لم تتمكن من التبشير العلني، حيث لم يُسمح بالتعبير عن الآراء الدينية العلنية إلا ما يخص الدين الإسلامي فقط.

وهناك شرط حكومي غير رسمي قيّد عبادة غير المسلمين بالكنائس المسيحية القليلة المعترف بها في البلاد. كانت هناك كنائس خاصة بالروم الكاثوليك وكنائس مسيحية أخرى في نواكشوط وكايدي وطار والزيورات ونواذيبو وروسو. ولم يُسمح للمواطنين الموريتانيين بحضور مراسم العبادة غير الإسلامية، التي تقتصر على الأجانب فقط.

واصلت الحكومة منع طباعة وتوزيع المواد الدينية غير الإسلامية، ولكن حيازة هذه المواد ظلت قانونية. في يناير/كانون الثاني أُلقت قوات الدرك القبض على ستة أفراد من رعايا كوريا الجنوبية لتوزيع نسخ من الكتاب المقدس في منطقة جورجول. وفي يوليو/تموز، قام بعض الأفراد الذين قالوا إنهم من الرعايا المصريين بتوزيع نسخ من الكتاب المقدس في نواكشوط، الأمر الذي أسفر عن رفع شكاوى للشرطة المحلية. ولم تتخذ السلطات أية إجراءات ضد رعايا كوريا الجنوبية أو مصر.

وفي مايو/أيار، قامت منظمة محلية لمكافحة التطرف بين جماعات الشباب بتنظيم حملة توعية في العاصمة تحت إشراف وزارة الشباب والرياضة لمناقشة ظاهرة التطرف الديني بين الشباب.

استمرت الحكومة في تمويل المساجد والمدارس الإسلامية. واحتفظت الحكومة بفضائية قرآنية وبإذاعة القرآن الكريم. وقد رعت المحطتان برامج عادية حول مواضيع الاعتدال في الإسلام.

ودفعت الحكومة رواتب شهرية مقدار كل منها 50,000 أوقية (152 دولار) إلى 200 من الأئمة الذين اجتازوا فحصاً من قبل لجنة من الأئمة تمولها الحكومة، وتم تعيينهم لقيادة المساجد والمدارس الإسلامية. كما دفعت الحكومة أيضاً رواتب شهرية من 25,000 إلى 100,000 أوقية (76 دولار إلى 303 دولارات) لـ 30 من أعضاء الاتحاد الوطني لأئمة موريتانيا، وهو هيئة أنشئت لتنظيم العلاقة بين المجتمع الديني ووزارة الشؤون الإسلامية والتعليم التقليدي.

## MAURITANIA

ظلت فصول التدريس الإسلامية جزءاً من المنهج الدراسي، ولكن نتائج درجات تلك الفصول لم يكن لها أثر كبير في الإمتحانات الوطنية التي تحدد مستوى التعليم واستكمالها. بالإضافة لذلك، أفادت التقارير بأن الكثير من الطلبة لم يحضروا تلك الفصول الدينية للعديد من الأسباب العرقية اللغوية، والدينية، والشخصية. وتمكن الطلاب من التقدم في دراساتهم والحصول على شهادات التخرج رغم غيابهم عن هذه الفصول، بشرط تحقيق مستوى مقبول من الأداء في باقي المواد الدراسية الإلزامية. وفي أغسطس/آب، قامت وزارة التعليم الوطني ووزارة الشؤون الإسلامية والتعليم التقليدي بالتأكيد مجدداً على أهمية برنامج التعليم الإسلامي في المستوى الثانوي؛ وقد صرحت الوزارتان بأن الحكومة تعتبر التعليم الديني أداة لحماية الأطفال والمجتمع ضد التطرف ولتعزيز الثقافة الإسلامية.

### القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

في مارس/آذار طالب متظاهرون في نواذيبو ونواكشوط بتوقيع عقوبة الإعدام على امخيطير، وهو كاتب المدونات الذي تمت إدانته بالردة وصدر حكم عليه بالإعدام. ورغم أن المحكمة عينت محامياً لتولي قضية امخيطير لمحاكمته في عام 2014، إلا أن محاميه رفض الترافع في دعوى الاستئناف عقب تهديد المتظاهرين بقتله وتدمير المشروعات الإستثمارية الخاصة بعائلته. وهاجم محتجون في نواكشوط متجراً لبيع الهواتف وأحرقوا هواتف سامسونج لأن صاحب المتجر وممثل شركة سامسونج في البلاد كان ابن المحامي. كما أحرق المتظاهرون أيضاً آلاف من حاويات الألبان من شركة تمتلكها أسرة المحامي. وهدد المحتجون مدافعاً آخر عن حقوق الإنسان وهو الذي عرض المرافعة في قضية الاستئناف الخاصة بامخيطير. وفي يونيو/حزيران، أعلنت رئيسة الجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان بأنها بصدد الدفاع عن امخيطير أمام محكمة الاستئناف.

### القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

قام ممثلو السفارة الأمريكية، بما في ذلك السفير، بالإضافة إلى كبار المسؤولين الأمريكيين من الوفد الزائر بمناقشة موضوعات الحرية الدينية والتسامح الديني مع كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم الرئيس ورئيس الوزراء في مناسبات متعددة. وقد أثار مسؤولو السفارة قضية امخيطير مع السلطات القضائية في نواكشوط ونواذيبو عدة مرات. وفي أغسطس/آب، تشاركت السفارة مع الحكومة في استضافة لقاء قمة إقليمي لمناهضة التطرف العنيف، وكان العنصر الأساسي هو فحص الدور الإيجابي الذي يمكن ويجب أن يلعبه الأئمة المحليون لتعزيز الدمج المجتمعي والمساواة.

ورتبت السفارة لسفر أحد الأئمة إلى الولايات المتحدة في ديسمبر/كانون الأول للمشاركة في برنامج تبادل رسمي لتشجيع الحوار بين الأديان. وقد التقى السفير بصفة منتظمة مع ممثلي المجتمعات الدينية لمناقشة التسامح الديني. واستضاف أيضاً حفل إفطار لحوالي 40 من الأئمة وعلماء الدين، حيث أكد على أهمية التسامح الديني والتفاهم بين الأديان.